



علي حسن خليل: المطلوب من الجميع الوقوف خلف الجيش ومؤسساتنا السياسية

الأربعاء 26 تشرين الثاني 2014

اشار وزير المالية علي حسن خليل الى ان "التلاقي والبحث عن المشترك دوما تشكل قاعدة ارتكاز لتلاقي القوة السياسية، ولبنان بإستطاعته ان يخرج من ازمته السياسية، واولى علامات الخروج انتخاب رئيس للجمهورية، ونريد ان نرى انتخابا قريبا لرئيس ينظم عمل المؤسسات، وقد تجاوز لبنان الكثير من التحديات الامنية، ما عزز ثقة الناس بالدولة، واليوم نقول ان المطلوب من الجميع الوقوف خلف الجيش ومؤسساتنا السياسية كي ينهض لبنان من كبوته وكي يعود ملتقى كل العالم".

وعبر خليل خلال تمثيله رئيس الحكومة تمام سلام في مؤتمر نقابة خبراء المحاسبة والسياسة المالية، عن "ايمان عميق بضرورة التعاون والتكامل بين القطاعين العام والخاص، وهو تكامل يكتسب اهمية خاصة اذا ما تطلعتنا الى حاجة القطاع العام، حيث اننا اكثر من اي وقت مضى نشعر بالحاجة الى ممارسة تتسم بالشفافية والحس العلمي في ادارة القطاع العام"، ودعا الى "خلق اليات للتعاون بين النقابة والمتخصصين في المجال واجهزة الرقابة الحكومية على مستوى لبنان، وهذا الامر يدفع باتجاه تحسين وضع المالية العامة".

ولفت خليل الى اننا "في وزارة المالية نعتزف امامكم ان عجز الدولة اللبنانية جعلها غير قادرة على اقرار الموازنة في الدولة طوال 10 سنوات، ولا يمكننا الحديث عن وضع طبيعي دون اقرار الموازنة العامة لضبط الواردات والنفقات، وقد قمنا بالوقت بإعداد موازنة في العام 2014 وبدأنا بموازنة عام 2015 كي نبدأ بتصحيح شامل لوضعنا المهتز"، واعلن ان "الوزارة سعت جاهدة للحصول على بيانات شفافة وصادقة بين عام 1997 وعام 2005، وهو عمل مضمن كان لا بد منه بعد انقطاع وتراكم الكثير من الثغرات، واكد ان الخطوات التي قمنا بها خلال السنوات الماضية اوصلتنا الى التدقيق دون تصفير الحسابات كما حصل في الماضي، وحددنا موازين دخول صحيحة لعامي 1997 و2010، وذلك من خلال فرق عمل لانجاز سريع لما تبقى من حسابات لنقل البلد الى مرحلة مستقرة في الحسابات المالية".

